التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر

مراد ناصر
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير –جامعة البليدة

الملخص

تعتبر قمة الأرض (المؤتمر الدولي المخصص للبيئة و التنمية) التي عقدت في البرازيل سنة واحدة 1992 من أهم النشاطات الدولية، و التي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة .و يشكل تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي يواجه مختلف دول العالم، بحيث تسمح بمعالجة الفقر و زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، و بالتالي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية. و لتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية .لقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها مازالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و تحسين الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة .

Abstract:

The subject of durable development is at the centre of world and regional economic preoccupations. The 1992 Brazil Earth Summit was devoted to the problems related to the environment. It emphasised the tremendous importance of durable development as vital to the increase of the average individual income and the fight against poverty and, consequently, as key to the effort to achieve economic welfare. Durable development, however, goes hand in hand with human development. Although the reforms introduced in recent years have enabled the Algerian economy to achieve balance, serious difficulties are still facing the national economic development strategy independent of oil, in addition to the need to improve the individual standard of living and to protect the environment.

تمهيـــد

منذ التسعينات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، و من أهم إهتمامات مختلف الحكومات، و قد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع مكاسب التنمية و الثروات بين الأجيال المختلفة، وعلى إعتبار أن الفقر وضع يتطلب مجهودات ضخمة لمعالجة المشاكل الناتجة

عنه، لذا تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع. و تكمن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة في الركود المزمن الذي تعيش فيه مما يقتضي إيجاد نموذج تنمية قادر على تحطيم هذا الركود، و نظرا لتعقد عملية التنمية المستدامة نضع الإشكالية التالية: ما هي أهداف التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها ؟ و ما هي مختلف التحديات التي تفرضها على الجزائر ؟

و تكمن أهمية الدراسة في كونها تسمح بتشخيص التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى معرفة مختلف التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال التنمية المستدامة . و تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية و شروط التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى البحث عن العقبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة و معرفة الإجراءات الواجب إتخادها لتجاوزها. من خلال هذه الدراسة نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، و سنستعرض العناصر التالية :

- مفهوم التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها
- أهداف و شروط التنمية المستدامة
- تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

1. مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة تغييرا إجتماعيا موجها من خلال إيديولوجية معينة ، و هي عبارة على عملية معقدة واعية على المدى الطويل ، شاملة و متكاملة في أبعادها الإقتصادية ، الإجتماعية ، السياسية ، الثقافية ، البيئية و التكنولوجية ، في هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية ، و تجنب دمار الموارد الطبيعية و تطور الموارد البشرية ، وتحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة ، و هكذا فإن عملية التنمية هي عملية موجبة باتجاه الأفضل لأفراد المجتمع.

و يجب التمييز بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية بحيث يشير النمو الإقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1] . و المفهوم العكسي للنمو الإقتصادي هو الركود الإقتصادي . بينما تعتبر التنمية

الإقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية[2]، و المفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، و لهذا فإن التنمية أشمل من النمو إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير.

لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الإقتصادي السائد بحيث خلال الخمسينات إهتم بمسائل الرفاه الإجتماعي ، لينتقل خلال الستينات إلى الإهتمام بالتعليم و التدريب ، ثم خلال السبعينات إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر و تأمين الحاجات الأساسية للبشر ، غير أن خلال الثمانينات نجد إغفال الجانب البشري حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، و عند بداية التسعينات بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية . في هذا السياق خلال التسعينات شهد مفهوم التنمية عدة تطورات فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية و التنمية المستدامة .

– **التنمية البشرية:** لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا هاما في تبني هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ سنة 1990 [3] . و يشكل الإنسان جوهر التنمية البشرية و التي يجب أن تستجيب للمتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية و كذلك السياسية . و حسب الأمم المتحدة تعرف التنمية البشرية بعملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد لتمكينهم من العيش حياة طويلة و صحية، و كذلك الحصول على المعارف بالإضافة إلى الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

– **التنمية المستدامة:** لقد أستخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة . و تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر . و في سنة 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية [4] .

لقد ساهم المجتمع الدولي في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة و ذلك من خلال مؤتمر البيئة و التنمية المنعقد سنة 1992 في البرازيل [5] . و تسعى التنمية المستدامة التوفيق بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية و ذلك من خلال الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، أي عدم إستنزاف الموارد الطبيعية و تجنب تلوث البيئة ، كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر حيث أن العيش في وسط من الحرمان و الفقر يؤدي إلى تلوث البيئة و إستنزاف الموارد، و قد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة .

و من خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة في جوهانسبرغ سنة 2002 تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي تتركز في المجالات التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة ، التنوع البيولوجي ، الفقر ، التجارة ، التمويل ، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، المعلومات و البحوث[6] . و يمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصاد
2	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية
4	منذ سنة 1990 و حتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحية للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل للنمو الإقتصادي + الإهتمام بجميع جوانب الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص ص 286-287

وللتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي.

- **البعد الإقتصادي:** تعني الإستدامة إستمرارية و تعظيم الرفاه الإقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام و المسكن و النقل و الملبس و الصحة و التعليم .

- **البعد البيئي:** يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك و الإستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. و على هذا

الأساس يجب وضع الحدود أمام الإستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السيئة و إستنزاف المياه و قطع الغابات و إنجراف التربة .

– **البعد الإجتماعي:** يركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الإجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في إتخاد القرار بكل شفافية [7] .

يوجد عدة خصائص للتنمية المستدامة و التي تتمثل فيما يلي :

– **الإستمرارية:** بحيث يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة إستثمار جزء منه، حتى يسمح بإجراء الإحلال و التجديد و الصيانة للموارد .

– تنظيم إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة و كذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة .

– **تحقيق التوازن البيئي:** و ذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة و ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم إستنزاف الثروات غير المتجددة

و بناء على ما سبق فإن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار و الاستقرار من حيث إستخدامها للموارد الطبيعية و التي تتخذ من التوازن البيئي محور ضابط لها ، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية و العمل على تنميتها . لذلك يوجد علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة و البيئة بحيث تشكل البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية و إختيار أنشطتها و مواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة .

و للتنمية المستدامة جوانب إيجابية و كذلك بعض الجوانب السلبية . أما عن الجوانب الإيجابية فهي تتضمن التقدم المادي الكبير و التحسن في مستويات المعيشة و حدوث تقدم تكنولوجي يخفف من معاناة الإنسان ، بالإضافة إلى زيادة الترابط بين أنحاء العالم بفضل ثورة المعلومات و الإتصالات . أما عن الجوانب

السلبية للتنمية فهي تتضمن كسر حاجز الرغبات ، فالتقدم السريع وما صاحبه من تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات أدى إلى عدم الإستقرار عند مستوى معين لإشباع الحاجات، و نظرا للتقدم التكنولوجي السريع في الدول المتقدمة تبقى الدول النامية تابعة دائما لها ، ضف إلى ذلك تدمير البيئة بما يصاحب التنمية من تلوث هوائي و مائي و صوتي، بالإضافة إلى القضاء على الروابط الإجتماعية و إحداث تفكك أسري [8] .

و تتحدد أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة عناصر رئيسية ، و هي الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية، و ترتبط مؤشرات قياس التنمية المستديمة بأهداف عملية التنمية ، لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها و نوعها من فترة زمنية لأخرى و من منطقة لأخرى، نظرا لإختلاف و تعدد أهداف التنمية و إختلاف الأولويات . كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستديمة عن مؤشرات التنمية التقليدية بحيث هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية ، على أساس أن هذه التغيرات مستقلة . بينما تركز مؤشرات التنمية المستديمة على تداخل و ترابط الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية، و أي تغير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس على الجوانب الأخرى.

و توجد عدة خصائص للمؤشر الجيد في قياس التنمية المستديمة نلخصها فيما يلي[9]:

- وثيق الصلة بالموضوع المراد دراسته .
- حقيقي و يعكس الواقع .
- له القدرة على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين .
- قابل للمقارنة و مؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم .
- حساس للتغير عبر الزمن و المكان .

و تكتسي مؤشرات قياس التنمية المستديمة أهمية بالغة حيث تسمح لمتخذي القرارات و واضعي السياسات معرفة ما إذا كانوا في الطريق الصحيح ، كما تساعد على قياس التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة .

2. أهداف و شروط التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي :

1.2. زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها و إنخفاض مستوى معيشة سكانها، و الذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الإقتصادية المختلفة، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الأموال و كفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني .

2.2. تحسين مستوى المعيشة:

يعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة تحقيقها كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة ، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل. كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى فئة معينة من الأفراد، و بالتالي عدم تحسين مستوى المعيشة . لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية و التحكم في معدلات المواليد و تحقيق توزيع عادل للدخل الوطني. و عليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو. في هذا السياق يجب العمل على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية و المستقبلية و تحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل و كذلك التعليم و العناية الصحية و الخدمات الإجتماعية و السكن بالإضافة إلى إحترام حقوق الأفراد و تمكينهم المشاركة في إتخاد القرار .

3.2. تقليل التفاوت في الدخول و الثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في الدخول و الثروات من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها، و يندرج ذلك ضمن الأبعاد الإجتماعية لعملية التنمية، في هذا المجال تعاني الدول المتخلفة من فوارق كبيرة في توزيع الدخول بحيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة و تتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تملك فئة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروة و تتحصل على نصيب عالي من الدخل .

4.2. ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية:

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، و ذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، و عدم إستنزافها عن طريق الإستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الإستخدام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، و لا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن إمتصاصها .

إن للدولة دور هام فيما يتعلق بتنظيم إستخدام الموارد الطبيعية و تحقيق التوازن البيئي و تبني سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع ، في هذا المجال يجب توفر الشروط التالية[10] :

– أن تكون السياسة البيئية ملزمة للمجتمع بقانون مع وجود عقوبات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة.

– التعليم و الإعلام البيئي حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، و عن طريق الإعلام بأهمية البيئة و الأضرار المترتبة عن الإساءة إليها.

5.2. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، و كيفية

إستخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع ، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر و المشكلات البيئية الناجمة عن إستخدام هذه التكنولوجيا .

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة جوهرها الإنسان لذلك فهي تسعى إلى تحقيق نوعية حياة جيدة للأفراد ، و ذلك من خلال ما يلي[11] :

- مكافحة التلوث بأنواعه و أشكاله المختلفة .
- تقليل النفايات الصلبة و السائلة لأقصى حد ممكن .
- زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية و إستغلالها بطريقة عقلانية .
- إستغلال و تطوير الموارد المحلية بما يخدم الإقتصاد المحلي و يعمل على تحقيق نمو معتدل .
- مكافحة مشكلات التفكك الإجتماعي و البطالة و الفقر .

وتتطلب التنمية المستدامة ما يلي[12] :

- ضرورة إستحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة .
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة و التي تتسبب في تلوث الماء و الهواء .
- الإهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق إستمرارية التنمية .

و لتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة و الإقتصاد في عملية صنع القرار بالإضافة إلى توفر شروط أخرى تتمثل فيما يلي[13] :

- يجب تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي .
- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة و أن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة و أن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل.

– الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.

– الإدارة الواعية للمصادر المتاحة و القدرات البيئية و إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور و سوء الإستخدام .

– الأخذ بسياسات التوقعات و الوقاية التي يكون أكثر فعالية و إقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة .

– إعادة توجيه التكنولوجيا و إدارة المخاطر و دمج البيئة و الإقتصاد في صنع القرار .

– يجب على كل جيل أن يحافظ على نوعية الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها، فمن حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه .

3 . تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر و من أهما: ضعف معدل النمو الإقتصادي ، تفشي البطالة ، تفاقم حدة الفقر ، التلوث البيئي .

1.3 . ضعف معدل النمو الإقتصادي

يشكل النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الإقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج ، المداخيل و ثروة الأمة ، و يعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو .

بعد إستقلال الجزائر سنة 1962 تم تبني إقتصاد إشتراكي القائم على التخطيط المركزي و الإعتماد على سياسة التصنيع كنموذج إقتصادي لتحقيق نمو إقتصادي مستمر، و هذا على حساب القطاع الزراعي الذي إنخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام. و قد إعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول و ليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فإن الإقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول و تغيرات المحيط الدولي. و قد أثبتت الصدمة النفطية لسنة 1986 (تدهور سعر البترول) هشاشة الإقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز

عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم ، إرتفاع حجم البطالة ، إرتفاع المديونية و نقص العملات الأجنبية بالإضافة إلى إنخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال الفترة 1986 – 1994 . حينها طبقت الجزائر إصلاحات إقتصادية ذاتية قصد تصحيح الإختلالات و إعادة توجيه الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد السوق، و التي من خلالها تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الإقتصاد و إتخاذ الإجراءات التالية :[14]

– تطهير المؤسسة العمومية و منحها الإستقلالية و تحريرها من الضغوط المباشرة للدولة بإخضاعها للقانون التجاري في معاملاتها.

– تشجيع المؤسسات على التصدير باعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة التي تسمح للمؤسسات بالإستفادة من عائدات التصدير في تغطية وارداتها مع تجنب إجراءات المراقبة القبلية .

– طرح قانون جديد للإستثمار سنة 1988 أكثر إنفتاحا على القطاع الخاص حيث تم إلغاء الحدود القصوى المسموح له باستثمارها مع إلغاء التصريح المسبق .

– مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها و جعلها تعتمد على قواعد السوق .

و رغم الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات الإقتصادية الذاتية إلا أن الأوضاع في نهاية الثمانينات لم تتحسن خاصة على مستوى النمو الإقتصادي الذي شهد معدلات سالبة. و قد سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية و تحسين معدلات النمو الإقتصادي بحيث سجل معدل 3.8 % سنة 1995 إلا أنه إنخفض في سنة 1996 إلى 3.3 % ثم إلى 1.2 % سنة 1998 ليعاود الإرتفاع إلى 4.6 % سنة 1999[15].

و رغم تحسن مستوى النمو الإقتصادي إلا أننا نلاحظ ما يلي :

– تذبذب معدلات النمو نظرا لإرتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات و الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي . كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الإقتصاد الوطني . و حسب توصيات البنك العالمي يجب تحقيق معدل نمو في حدود 7 %[16] .

– تدهور القطاع الصناعي و عدم مساهمته في النمو الإقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1993–1998 .

– تدهور الظروف الإجتماعية بعد إقرار خوصصة المؤسسات العمومية، و كذلك تحرير الأسعار مما أدى إلى إرتفاع معدل البطالة إلى 28 % سنة 1998 و إتساع حدة الفقر .

و في سنة 2001 تم إعتماد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و الذي إمتد إلى غاية 2004 و قد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج[17] قصد تحفيز النمو من خلال إنعاش الإقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي و ترقية الاستثمار و كذلك تهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، بالإضافة إلى تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر .

و بفضل الإصلاحات المتخذة خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية و تحسين معدلات النمو كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور معدلات النمو الإقتصادي للفترة 2001 – 2005

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الإقتصادي %	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1

المصدر: www.ons.dz .statistiques Algérie , comptes économiques , 2008

يتضح من الجدول السابق تحسن في النمو الإقتصادي لكن إذا حسبنا معدل النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات نجده لا يتعدى 3.9 % في المتوسط مما يدل أن التحسن في النمو الإقتصادي يرجع أساسا إلى مداخيل قطاع النفط كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة و الخدمات لا تزال ضعيفة الأداء و لا تساهم بشكل كبير في النمو الإقتصادي. و لتحسين مستوى النمو الإقتصادي يجب

تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات و ترقية الإستثمارات و النشـــاط الإقتصادي للدولة ، و ذلك من خلال ما يلي :

– تشجيع بعض القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية مثل قطاع الفلاحة .

– إصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيـــز الإســـتثمار و الفعاليـــة فـــي تســـيير المنظومة الجبائية.

– ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإدارات و كـــذلك فـــي المؤسســـات العمومية الإقتصادية من خلال عصرنة التسيير و تحـــديث إجـــراءات تســـيير رأس المال المادي و البشري.

2.3 . تفشي البطالة

منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة فـــي الجزائـــر تتفـــاقم نتيجـــة الإنكمـــاش الإقتصادي و تراجع وثيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة و التي قلصـــت من حجم الإستثمارات المنشأة لمناصب العمل وبالتالي الإختلال في ســـوق العمـــل بين العرض و الطلب . و منذ سنة 1987 إتخدت عدة إجراءات لمكافحـــة البطالـــة و دعم التشغيل، و ذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف سواء من حيث طبيعتهـــا أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة ، و يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسين هما :

* النشاطات التابعة للشبكة الإجتماعية و التشغيل التضامني: و التي تضم الأشـــغال ذات المنفعة العامة، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، التأمين على البطالة و عقود ما قبل التشغيل .

* الإجراءات الخاصة بالإستثمار : تهدف إلى ترقية الإستثمار و المحافظـــة علـــى الشغل، و التي تضم القرض المصغر ، المؤسسة المصغرة و مراكز دعـــم النشـــاط الحر و إعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات .

و قد سمحت الإجراءات السابقة بتقليص حجم البطالة كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور اليد العاملة للفترة 2004-2007

البيان	2004	2005	2006	2007
اليد العاملة المشغلة	7.798.412	8.044.220	8.868.804	8.594.243
المستخدمون المستقلين	2.471.805	2.183.149	2.846.217	2.515.977
الأجراء الدائمين	2.902.365	3.076.181	2.900.503	2.908.861
الأجراء المؤقتين	1.784.641	2.202.843	2.429.620	2.679.977
المساعدات العائلية	639.602	582.046	692.463	489.428
اليد العاملة في بطالة	1.671.534	1.448.288	1.240.841	1.374.663
اليد العاملة الحالية	9.469.946	9.492.508	10.109.645	9.968.906
معدل البطالة %	17.7	15.3	12.30	13.79

المصـــدر: www. Ons .dz. statistiques , emploi et chômage , 2008

إن إنخفاض معدل البطالة من 17.7 % في سنة 2004 إلى 13.79 % سنة 2007 كان راجع إلى حجم مناصب الشغل التي تم إنشاؤها ، و ذلك نتيجة النمو الإقتصادي المسجل في سنة 2007 و المقدر ب 5.6 % مما أدى إلى إنخفاض البطالين من 1.671.534 شخص سنة 2004 إلى 1.374.663 شخص سنة 2007.

و رغم إنخفاض معدل البطالة إلا أن مستواه يبقى مقلقا ، في هذا السياق نضع الملاحظات التالية :

– طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في سنة 2004 معظمها مؤقتة ، ففي سنة 2005 نجد 58 % من الأجراء مؤقتين . هذا التوجه الذي يصاحبه غياب الحماية الإجتماعية و الإحساس بعدم الأمان في الشغل .

– ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة بحيث نجد 64.86 % من طالبي العمل هم غير مؤهلين و 26.60 % منهم لهم مستوى جامعي .

– بالنسبة لتوزيع الشغل حسب القطاعات الإقتصادية ، نجد هيمنة قطاع التجارة و الخدمات و الإدارة بحيث نجد 56.70 % من السكان المشتغلين ، و هذا على حساب قطاع الصناعة و كذلك الفلاحة الذي يشغل 12 % و 13.60 % على التوالي[18].

و لزيادة فعالية مكافحة البطالة يجب وضع إستراتيجية شاملة تراعي الإعتبارات التالية :

– تسيير أقل تمركزا لأجهزة التشغيل و تخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن أثر الموارد المخصصة .

– وضع آلية تتكفل بمتابعة و تقييم مختلف مراحل برامج التشغيل .

– تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول التشغيل .

– الإهتمام بالتكوين و رفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة

– الإهتمام بالقطاع الفلاحي و قطاع البناء و الأشغال العمومية نظرا لزيادة المقدرة الإستيعابية للعمالة .

– ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تشجيع جميع أشكال التشغيل الذاتي خاصة الحرفي و ذلك من خلال تسهيل تقديم القروض.

– إقامة المنشآت القاعدية الإقتصادية الضرورية و تحسين مناخ الإستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية .

– ضرورة رفع معدل النمو الإقتصادي حيث أن زيادة وثيرة النمو الإقتصادي تؤدي بالضرورة إلى إرتفاع مستوى التشغيل[19].

– ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين و التعليم مع إحتياجات المؤسسة و سوق العمل .

3.3 . تفاقم حدة الفقر

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي تهدد إستقرار الجزائر ، و قد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات و برنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر و تدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام إقتصادي إشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق و يضبطه قانون المنافسة، و مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين. و من خلال الإصلاحات الإقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى إعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة و بالتالي الإستغناء كليا عن العمالة ، و إقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات و إهمال الإعتبارات الإجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف ، و بالتالي التخلص من العمالة الزائدة ، و مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري و تحرير الأسعار و رفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية و تدهور مستوى معيشة الأفراد لذلك نجد 14 مليون جزائري[20] في حاجة إلى مساعدة .

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو ، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان ، لذلك فإن التكلفة الإجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج غير المضمونة .

و لتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الإجتماعي بالجزائر كما يلي:

– نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) إنتقل من 34.5 % سنة 1998 إلى 23.7 % سنة 2005 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال و تنفيذ برامج محو الأمية .

– تفشي الأمراض المعدية و إنتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصة وباء التيفوئيد و مرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، في هذا المجال نجد تحسن الوضع بحيث من بين 100 ألف ساكن إنخفض مرض حمى المستنقعات من 15.08 حالة سنة 1995 إلى 2.64 حالة سنة 2004 .

– بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005 [21].

و لمكافحة الفقر في الجزائر فإن قبل التسعينات إعتمدت الدولة على السياسة الشاملة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية، و منذ سنة 1991 تخلت الدولة عن تلك السياسة و عوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة ، كما أن الإهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر و الإقصاء الإجتماعي. و تتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر في: نشاطات التضامن الوطني، و الشبكة الإجتماعية و برامج المساعدة على التشغيل .و نتيجة لذلك عرف مؤشر الفقر تحسن معتبر كما يتضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (4) تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 1995 – 2005 (%)

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
معدل الأمية	/	33.40	32.80	28.00	23.70
معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	13	/	6	3.50	3.50

Source : conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger, 2006 p 35

وللتقليل من حدة الفقر و زيادة فعالية مكافحة ظاهرة الفقر يجب مراعاة الإعتبارات التالية :

– تشجيع الإستثمار و تحقيق الإنعاش الإقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الإقتصادي وتعزيز هذا النمو لصالح الفقراء بحيث يؤدي إلى زيادة فرص العمل و الأجور بالنسبة للفقراء ، و تنفق الموارد العامة من أجل تعزيز التنمية البشرية .

– تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر .

– تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالإستجابة الفورية للحد من الفقر و تحسين مستوى معيشة الأفراد .

– تكييف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الإنعكاسات الإجتماعية الوخيمة التي تواكب الإنتقال إلى إقتصاد السوق ، و من التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع . لذلك يجب على الحكومة التخفيف من آثار الإصلاحات الإقتصادية و إنعكاساتها على الطبقة المحرومة .

– يجب على الحكومة تبني سياسة إجتماعية سليمة و واضحة تجاه الفقراء تركز على التكفل الفعلي بحاجاتهم و تترسخ في عقد إجتماعي و يدعمها عقد إقتصادي من أجل النمو .

– عند تبني أي سياسة إقتصادية يجب تحليل و دراسة مدى إنعكاسها على الجانب الإجتماعي مع ضرورة تعويض الفقراء عن طريق المنح للتخفيف من معاناتهم .
– يجب أن تراعي البرامج المعتمدة الربط بين النمو الإقتصادي و السياسة الإجتماعية، و ذلك عن طريق تكييف الأجهزة المتوفرة مع أهداف البرامج و مقتضيات الإنتقال إلى إقتصاد السوق .

4.3 . التلوث البيئي

لقد إرتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الإقتصادية و الإجتماعية المنتهجة منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات حيث أهملت الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي و تدهور الإطار المعيشي للأفراد ، بالإضافة إلى مخاطر التصحر و تدهور الغطاء النباتي. و خلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات إقتصادية من خلال الإنتقال إلى إقتصاد السوق و السعي إلى الإندماج في الإقتصاد الدولي . و رغم إدراك الحكومة بأهمية البيئة إلا أنه تفاقم حدة التلوث البيئي و ذلك راجع إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي :

– **إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية:** منذ الإستقلال إلى غاية الثمانينات إهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الإقتصادية إلا أنها لم تدرج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية .

– **قيام صناعة تعتمد على الإستهلاك المكثف للطاقة:** تمتلك الجزائر ثروة نفطية و غاز طبيعي هام . مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الإستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد و الصلب و قطاع البتروكيمياء، و ترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن إحتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات و قد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من إنبعاث الغازات .

– **ضعف مستويات جمع و تسيير النفايات:** نلاحظ ضعف مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات مما أدى إلى عدم

نظافة مختلف شوارع المدن و بالتالي ساهم في تلوث البيئة. كما لا توجد إستراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية و الصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة.

– **ضعف برامج إعادة التطهير وإستغلال مياه الصرف:** تعاني محطات إعادة تطهير مياه الصرف من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب و قلة الصيانة و سوء الإستغلال .

– **سوء إستغلال موارد الطاقة :** و الذي يكمن في زيادة إستهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الإستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل إلى 12 مليون طن سنة 2006 [22]، و كذلك نقص الإعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية و الطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح .

– **النمو الديمغرافي :** تشكل الضغوطات الديمغرافية من أهم أسباب المشاكل البيئية، و قد أدى توسع العمران إلى تقليص الغابات ، بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة لزيادة إستهلاك الطاقة .

– **سوء التهيئة العمرانية المنجزة:** عدم مراعاة للمقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي و المساحات الخضراء . بالإضافة إلى غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدينة و الريف و الذي أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى مما شكل ضغوطات على هذه المدن و أدى إلى توسع العمران .

و قد أدت العوامل السابقة إلى تفاقم التلوث بجميع أشكاله و ساهم في زيادة الأمراض الخاصة بالتنفس والصدر كالحساسية و الربو . و لمواجهة هذا الوضع الخطير تم إصدار أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 ، و يشمل قانون حماية البيئة على عدة مواد في إطار تبني سياسة وطنية لحماية البيئة ، بحيث يحدد الهيئات المكلفة بتطبيق هذه السياسة و كيفية أداء مهامها . كما حدد الأوساط الطبيعية التي يجب حمايتها، بالإضافة إلى تحديد الأعمال التي تعد منافية

لمقتضيات حماية البيئة ، و كذلك التدابير الجزائية في حالة الإخلال بأحكام هذه القوانين.

و في سنة 2003 صدر القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، و الذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها ، و الأخطار التي تترتب عن إستغلالها بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة .

و قد تم إقرار مجموعة من الضرائب و الرسوم البيئية لمكافحة مختلف أنواع التلوث ، ففي سنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة و الخطيرة على البيئة ، و الذي تم تعديله حسب قانون المالية لسنة 2000 بحيث يطبق لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار التي تنجم عن إستغلالها ، كما تخصص مداخيل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة و مكافحة التلوث . و الجدول التالي يوضح هذا الرسم .

الجدول رقم (5) : الرسم على النشاطات الملوثة و الخطيرة على البيئة (الوحدة دج)

طبيعة المؤسسة المصنفة	مؤسسات تشغل أكثر من شخصين	مؤسسات تشغل أقل من شخصين
– المؤسسات الخاضعة للتصريح	9.000	2.000
– المؤسسات الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	20.000	3.000
– المؤسسات الخاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا	90.000	18.000
– المؤسسات الخاضعة لترخيص وزير البيئة	120.000	24.000

المصدر: قانون المالية لسنة 2000 .

تأسست في قانون المالية لسنة 1996 إتاوة المحافظة على جودة المياه ، و التي تحصل لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية الذي يعمل على ضمان برامج حماية جودة المياه و الحفاظ عليها و تطبق بالمعدلات التالية :

2 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب .

4 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات الشمال.

و بمقتضى قانون المالية لسنة 2000 أسس رسم التطهير الخاص برفع النفايات المنزلية من أجل تمويل عمليات جمع و تسيير النفايات المنزلية الموكلة للبلديات .

و في سنة 2002 أجريت تعديلات على هذا الرسم و أصبح يفرض وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (6): الرسم الخاص برفع النفايات المنزلية (الوحدة دج)

معدل الرسم السنوي الثابت	طبيعة السكن أو المحل
بين 500 و 1.000	مخصص للسكن
بين 1.000 و 10.000	معد لنشاط مهني أو تجاري أو حرفي أو شبه تجاري
بين 5.000 و 20.000	المخيمات و العربات المقطورة
بين 10.000 و 100.000	حرفي أو شبه تجاري أو صناعي تفوق كمية النفايات الكمية المحددة في الأصناف أعلاه

المصدر: قانون المالية لسنة 2002

و رغم وجود جباية بيئية في الجزائر إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، و ذلك نظرا للأدوات الجبائية المفروضة التي لها طابع عقابي أكثر منه تحفيزي، و قلة الموارد المحصلة بحيث أنها غير كافية لتغطية الأضرار البيئية و تحسين الإطار المعيشي للأفراد ، لذلك يجب إرساء ثقافة بيئية و الإهتمام بنشر الوعي

البيئي لدى كافة فئات المجتمع و القيام بإصلاح جبائي أخضر شامل على النظام الجبائي الجزائري من خلال توسيع عدد الأوعية ذات العلاقة بالتلوث البيئي و تكتيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة .

الخلاصة

يكمن هدف التنمية المستدامة في تحقيق نمو إقتصادي بالإضافة إلى الإهتمام بالتوزيع العادل لفوائد النمو ، مع المحافظة على البيئة و إعطاء العنصر البشري دورا هاما في عملية التنمية باعتباره أداة و هدف التنمية . و تعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد ، و التي تتطلب تغييرات هيكلية و عميقة في الإقتصاد الوطني، و ترتكز محدداتها على القوى الأساسية لكل من الموارد البشرية، الموارد الطبيعية ، التكنولوجيا و التكوين الرأسمالي . إن تبني الحكومة الجزائرية برنامج التعديل الهيكلي تم برنامج الإنعاش الإقتصادي مكنها من تحقيق معدلات نمو إقتصادي موجبة مند سنة 1995 بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة 1986 إلا أن تلك المعدلات غير كافية لمواجهة مختلف التحديات ، كما أنها حققت النمو الإقتصادي الريعي المعرض لتقلبات أسعار النفط . لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى (الصناعة ، الفلاحة ، السياحة ...) لإسهامها في النمو الإقتصادي مع ضرورة حماية البيئة .

و لتحقيق التنمية المستدامة نضع التوصيات التالية :

– إدخال البعد البيئي في الخطط و السياسات و كذلك في الثقافة الإدارية للمؤسسات الإقتصادية.

– الإعتماد على أدوات الإقتصاد البيئي في إدارة الإقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الإقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو و يتجاهل الأضرار البيئية و الإجتماعية

– القضاء على الفقر و تحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية ، و في المناطق الحضرية عن طريق الفرص الإقتصادية و البرامج الإجتماعية .

– مواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية، و إدارة النفايات المنزلية و الصناعية .

– التقليل من أنماط الإستهلاك المفرط ، و تطوير أساليب إنتاج نظيفة و رفيقة بالبيئة بحيث تقلص من النفايات .

– تحديث طرق إدارة الموارد الطبيعية بحيث تركز على حقوق المجتمعات و القطاعات المختلفة في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية .

– التأكيد على أهمية الديمقراطية و المشاركة العامة في إتخاذ القرار في جميع المؤسسات .

– تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الإجتماعية مع ضرورة ربط حرية التجارة بالتنمية المستدامة و جعل العولمة عنصرا إيجابيا للتنمية الإجتماعية و الإقتصادية .

– ضرورة المصادقة على الإتفاقيات البيئية التي تم إعتمادها خاصة بروتوكول كيوتو للتغير المناخي وبروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية .

المراجع و الحواشي

1- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الإقتصادية ، ص 71 ، 2003 ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

2- ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، ص ص 17-18، 2003، دار الشروق، القاهرة .

3- مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية ، ص 127 ، 2007 ، دار وائل للنشر ، الأردن .

4- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، التنمية المستديمة و الإدارة المجتمعية، ص 68 ، دون تاريخ ،جامعة الدول العربية ، المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية ، البحرين.

5- مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 129 .

6- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة علوم إنسانية، العدد 25 ، مجلة إلكترونية : www.ULUM.NL ، 2005، ص 4 .

7- باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ص 189 ،2003 ،الأهلية للنشر و التوزيع،الأردن.

8- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،إتجاهات حديثة في التنمية ، ص ص 30-31 ، 2003، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

9- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، ص ص 262-263 ،2007، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان .

10- سعد طه علام ، التنمية و الدولة ، ص 98 ،2004، دار طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة .

11- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط ، مرجع سابق ، ص 26.

12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص ص 30-31 .

13- صبري فارس الهيتي ، التنمية السكانية و الإقتصادية في الوطن العربي ، ص 263، 2007، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن .

14- قدي عبد المجيد ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية ، مجلة les cread cahiers du، العدد 61، 2002، ص 14 .

15- صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الإقتصادي في الجزائر ، مجلة دراسات إقتصادية ، العدد السابع ، 2006، ص 20.

16- نفس المرجع ، ص 22 .

17- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني 2004 ، ص 120 ، 2005 ،الجزائر .

18-www. Ons .dz , statistiques , emploi et chômage ,Algérie, 2008.

19- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصـــادية الكليـــة، ص 40 ،2003 ،ديـــوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

20- علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي بعنوان : التحديات المعاصرة، ص 65،2002،جامعة قسنطينة، الجزائر.

21 -conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , p 35 ,2006 , Alger .

22- وزارة الطاقة و المناجم ،الجزائر، 2008.